

## مقدمة في أصول التفسير

لشيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله

### المحاضرة الخامسة عشرة

( النص ) قال شيخ الإسلام :

( فصل )

إِذَا لَمْ تَجِدِ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ وَلَا وَجَدْتَهُ عَنْ الصَّحَابَةِ فَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ التَّابِعِينَ؛ كَمُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ فَإِنَّهُ كَانَ آيَةً فِي التَّفْسِيرِ ، كَمَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ : حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : " عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ أَوْقَفَهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا " .

وَبِهِ إِلَى التِّرْمِذِيِّ قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مُعَمَّرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : " مَا فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ إِلَّا وَقَدْ سَمِعْتُ فِيهَا شَيْئًا " ، وَبِهِ إِلَيْهِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ : قَالَ مُجَاهِدٌ : " لَوْ كُنْتُ قَرَأْتُ قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَمْ أَحْتَجْ أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْقُرْآنِ مِمَّا سَأَلْتُ " .

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ قَالَ : حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَامٍ عَنْ عُثْمَانَ الْمَكِّيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ : رَأَيْتُ مُجَاهِدًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَمَعَهُ أَلْوَاخُهُ قَالَ : " فَيَقُولُ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَكْتُبْ حَتَّى سَأَلَهُ عَنْ التَّفْسِيرِ كُلِّهِ " . وَلِهَذَا كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ : " إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ " .

وَكَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَعِزْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي  
رَبَاحٍ. وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ. وَمَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ. وَسَعِيدِ بْنِ  
الْمُسَيَّبِ. وَأَبِي الْعَالِيَةِ. وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ. وَقَتَادَةَ. وَالضَّحَّاكَ بْنَ  
مُزَاحِمٍ. وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛  
فَتَذَكَّرُ أَقْوَالَهُمْ فِي الْآيَةِ، فَيَقَعُ فِي عِبَارَاتِهِمْ تَبَايُنٌ فِي الْأَلْفَافِ  
يَحْسِبُهَا مَنْ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ اخْتِلَافًا فَيَحْكِيهَا أَقْوَالًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُعَبِّرُ عَنِ الشَّيْءِ بِإِلْزَامِهِ أَوْ نَظِيرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ  
يَنْصُ عَلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ، وَالْكُلُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ  
الْأَمَاكِنِ فَلْيَتَفَقَّنْ اللَّيْبُ لِدَلِيلِكَ وَاللَّهُ الْهَادِي .  
وَقَالَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَغَيْرُهُ: "أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فِي الْفُرُوعِ  
لَيْسَتْ حُجَّةً فَكَيْفَ تَكُونُ حُجَّةً فِي التَّفْسِيرِ؟!"  
يَعْنِي: أَنَّهَا لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، وَهَذَا  
صَحِيحٌ أَمَّا إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى الشَّيْءِ فَلَا يُرْتَابُ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً،  
فَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ، وَلَا عَلَى  
مَنْ بَعْدَهُمْ وَيَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى لُغَةِ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ عُمُومِ  
لُغَةِ الْعَرَبِ أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ.)

الشرح:

- لما استفتح المؤلف رحمه الله رسالته بالكلام عن تفسير الصحابة والتابعين، والآن هو يرد الأعجاز إلى

الصدور. إذ هذه الآثار فيها دليل لما سبق

وفي هذا بيان مدى أهمية وخطورة التفسير الوارد عن الصحابة رضوان الله عليهم، و عن التابعين الذين  
شهد لهم أهل العلم بأنهم تلقوا التفسير عن الصحابة رضوان الله عليهم، فلهم خصوصية في التفسير.  
والتابعي : من رأى الصحابي مؤمناً .

ومن أعلم التابعين بالتفسير مجاهد بن جبر رحمه الله ، فقد عَرَضَ الْمُصَحِّفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ مَرَاتٍ ،  
مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ يَوْفُقُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَيَسْأَلُهُ عَنْهَا.

- هذا الأثر وأمثاله مما سيأتي ذكره فيه دليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد فسّر جميع القرآن، وإلا فمن أين للصحابي أن يعرف تفسير كل القرآن يوقفه التابعي عليه آية آية.

وإذا رجع إليه القارئ يجد تبايناً في الألفاظ ، فيظنُّ أنهم مختلفون ، قال : وليس الأمر كذلك ، فإنَّ منهم من يفسر الشيء بلازمه ، ومنهم من يفسر الشيء بعينه ، وهكذا .

طبقات مفسري السلف بعد الصحابة:

ذكر شيخ الإسلام عددًا من علماء التابعين من المفسرين، وهم . حسب ورودهم عنده . مجاهد بن جبر (ت:104)، وسعيد بن جبيرة (ت:95)، وعكرمة (ت:105)، ومسروق بن الأجدع (ت:63)، وسعيد بن المسيب (ت: بعد 90)، وأبو العالية (ت:93)، والربيع بن أنس (ت:139)، وقتادة (ت:117)، والضحاك بن مزاحم (ت:105).

وبعد ذكره لهم ألقى بهم غيرهم من التابعين ممن لم يذكرهم، وأتباع التابعين، ومن بعد أتباع التابعين. والذي يرجع في التفسير المدوّن عن السلف يجد أنَّ المنقول يقف عند طبقة أتباع التابعين على رأس المائتين تقريباً، وأما من جاء بعدهم من أتباع أتباع التابعين، فإنه قد كان ناقلاً للتفسير، ولم يكن في عهدهم إلا أقوال مفردة لبعض العلماء، وهي معتمدة على أقوال هذه الطبقات الثلاث.

قال (وقال ابن جرير : حدثنا أبو كريب قال حدثنا طلق بن غنام عن عثمان المكي عن بن أبي مليكة قال : رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه فقال ابن عباس اكتب حتى سأله عن التفسير كله)

وهذا أيضاً رواه سعيد ابن منصور بإسناد صحيح ، هذه آثار كلها تدل على علو مجاهد في التفسير وأنه إمام وأنه أخذ عن ابن عباس وابن مسعود .

قال (ولهذا كان سفيان الثوري يقول إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به)

وهذا إسناد صحيح عن سفيان الثوري أخرجه الطبري عن سفيان الثوري إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به يكفي أنه عرض التفسير على مجاهد ثلاث مرات ، وأخذ عن ابن مسعود

قال ( وكسعيد بن جبيرة وعكرمة مولى ابن عباس وعطاء بن أبي رباح )

سعيد بن جبيرة تابعي وثقه وإمام من تلامذة ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وأيضاً عكرمة وهذا أيضاً من تلامذة ابن عباس وعطاء بن رباح من تلامذة ابن عباس .

قال ( والحسن البصري ومسروق بن الأجدع وسعيد بن المسيب )

هؤلاء كلهم تابعون ثقات الحسن البصري من تلامذة أبي هريرة رضي الله عنه ومسروق وسعيد بن المسيب من تلامذته .

### قال ( وأبي العالية )

هو رفيع بن مهران الرياحي ، وهو تابعي كبير من تلامذة أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه ، وله تفسير مطبوع وحقق في جامعة الإمام الآن في رسالة دكتوراه ولكن فيه من الإسرائيليات .

### قال ( والربيع )

وهو الربيع بن أنس هذا من تلامذة أبي العالية ، وتفسيره مبثوث في الطبري والدر المنثور وتفسير أبي حاتم .

### قال ( وقتادة )

هذا تفسيره في الطبري وابن أبي حاتم ، وعبد الرزاق في تفسيره أكثر من نقل عن قتادة ، ويمكن أن يقال بأن تفسير عبد الرزاق هو تفسير قتادة يعني عبد الرزاق أكثر نقل من قتادة .

### قال ( الضحاك بن مزاحم )

هو تابعي صغير تفسيره في الطبري وابن أبي حاتم ، وأسانيده ضعيفة .

### قال ( وغيرهم من التابعين وتابع التابعين ومن بعدهم )

مثل ابن سيرين وإبراهيم النخعي ومقاتل وعبيدة السلماني .

### هل تفسير التابعي حجة ؟

أشار شيخ الإسلام - رحمه الله - هنا إلى أن العلماء اختلفوا في كونه حجة في التفسير ، لأنه قال : فإن كثيراً من أهل العلم ، وهذا يدل على أنها ليست محل إجماع ، وهو كذلك ، ولا ريب أن التابعين يختلفون ؛ فالذين تلقوا عن الصحابة التفسير هؤلاء لا يساويهم من لم يكن كذلك ، ومع هذا فإنهم إذا لم يسندوه عن الصحابي فإن قولهم ليس بحجة على من بعدهم إذا خالفهم ، لأنهم ليسوا بمنزلة الصحابة ولكن قولهم أقرب إلى الصواب ، وكلما قرب الناس من عهد النبوة كانوا أقرب إلى الصواب ممن بعدهم ، وهذا شيء واضح لغلبة الأهواء فيما بعد ، وكثرة الواسطات بينهم وبين عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، فبعدهم هذا لا شك أنه يقلل من قيمة أقوالهم ، ومن هنا نعرف أن الرجوع إلي قول من سلف أمر له أهميته ، وأن غالب اجتهادات المتأخرين مما يحتاج إلى نظر فإنها قد تكون بعيدة من الصواب .

وذكر شيخ الإسلام قول شعبة بن الحجاج (ت:160) في قبول قول التابعين في التفسير ، وشرحه بأنها لا تكون حجة حال الاختلاف ، فإذا وقع خلاف بين مجاهد (ت:104) ، وعكرمة (ت:105) ، فلا يكون قول مجاهد حجة على قول عكرمة ، لأنه مجاهد (ت:104) ، ولا العكس .

وهذا التنظير ينطبق على تفسير الصحابة أيضًا، فليس اختيار القول لأنه قول ابن عباس (ت:68) مع وجود المخالف له من الصحابة، وهكذا غيره من الصحابة.

لكن إذا اتفقوا على قول كان حجةً لأجل منزلة الإجماع وحجّيته، كما لو أجمع الصحابة على قول. ومن جاء بعدهم فله أن يقول بقول الواحد منهم، لكن اختياره لأحد أقوالهم ليس حجة على القول الثاني، فيسقطه بسبب أنه اختار قول فلان منهم.

- وإذا لم يرد التفسير إلا عن الواحد منهم، فالأصل قبوله، ما لم يظهر عليه ما يوجب عدم ذلك، وقوله . في مثل هذا الحال . مقدّم على قول من بعده، وعلى هذا المنهج سار إمام المفسرين ابن جرير الطبري (ت:310) حيث يعتمد . في بعض الأحيان . على قول الواحد من التابعين، بل على قول الواحد من أتباع التابعين، إذا لم يكن في الآية إلا قول الواحد منهم.

والاعتراض على رأيهم لا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون الاعتراض اعتراضًا علميًا مقنعًا، بحيث يكون مبنياً على أصول علمية معتبرة، وهذا يجوز الاعتداد به عند الاختلاف، مع ملاحظة أن بعض الاعتراضات . مع ما فيها من أسلوب علمي معتبر . قد تقصّر عن فهم تفسير السلف، ويقع الاعتراض في غير محله.

الثانية: أن يكون الاعتراض مبنياً على مذهب غير معتبر، ورأي مخالف لرأيهم، أو أن يكون عن علم ناقص، وذلك ما يصدر من بعض المعاصرين الذين لم يدركوا مرامي كلام السلف، كما يقع لبعض من يتعاطون الإعجاز العلمي، فيقع منهم الاعتراض أو التشريب على السلف.

وإذا كان الاعتراض من هذه صفته، فإنه لا يُقبل؛ لأنه لم تكتمل فيه الشروط العلمية للردّ على الأقوال.

مسألة في كيفية الترجيح بين أقوال التابعين:

الترجيح بين أقوال المفسرين أوسع من الترجيح بين أقوال التابعين،

وذكر شيخ الإسلام أنه أرجح الترجيح بين أقوالهم إلى أمور ثلاثة:

الأمر الأول: لغة القرآن والسنة ، ويدخل في هذا نوعان:

الأول: الاستعمال القرآني؛ سواءً أكان أغلياً، أم كان مطرداً، والمطرّد يكون مصطلحاً قرآنياً.

الثاني: المصطلح الشرعي، وهو الاستعمال الوارد للفظ في لغة الشارع، فيكون مبنياً ومرجّحاً، إذا وقع الاختلاف.

الأمر الثاني: عموم لغة العرب:

وفي هذا لا يعني أن التابعين وأتباعهم قد يفسرون بغير ما يُعرف من لغة العرب، لكن الأمر يمكن أن يُحمل

على موضوعين في لغة العرب:

الأول: أن يكون القول المذكور هو الاستعمال المشهور للفظه، فيقدّم على غيره مما لا يتّصف بهذا مما يكون هو الأغرب أو الأقل في الاستعمال.

الثاني: أن يكون الاشتقاق أليق بأحد الأقوال من غيره، فيقدّم هذا القول على غيره مما يبعد عن اشتقاق اللفظ.

الأمر الثالث: أقوال الصحابة:

وهذا المرجّح يفيد فيما يقع فيه الاختلاف من جهة مشاهدة النّزول على وجه الخصوص ، فقول الصحابي في النزول مقدّم على قول غيره مطلقاً، إذ الشاهد الذي يرى ويروي أعلم بالحال من الغائب الذي يروي ولم يَر.

-أما إذا كان الأمر يرجع إلى الاجتهاد المعتمد على اللغة أو غيرها، فإنّ عمل المفسرين على تقديم القول الصحيح، ولو كان في القول غير المختار صحابي، وهذا يظهر باستقراء منهج المفسرين المعترين أمثال ابن جرير الطبري (ت:310)، والنحاس (ت:338)، وأبي المظفر السمعاني (ت:489)، والبغوي (ت:516)، وابن عطية (ت:542)، والقرطبي (ت:661)، وابن كثير (ت:771)، وغيرهم من المحققين .

### تنبيه :

يقول بعض أهل العلم وهو يعرف التفسير بالمأثور بقوله : " تفسير القرآن بالقرآن ، وبالسنة ، وبأقوال الصحابة ، وبأقوال التابعين " .

انظر مثلاً مناهل العرفان على سبيل المثال ..

وهذا خطأ ، وسأنقل كلام أهل العلم الذين انتقدوا هذا المصطلح ..

هذه التقسيمات الأربعة لا إشكال في كونها طرقاً من طرق التفسير ، بل لا إشكال في أنها أفضل طرق التفسير . فمن أراد أن يفسر فعليه أن يرجع إليها .

والخطأ المذكور من وجوه :

أولاً :

جعلوا تفسير القرآن بالقرآن من أقسام التفسير بالمأثور وهذا خطأ ..

فالمأثور : ما أثر عن السلف ، وكلمة (مأثور) يندرج تحتها ما جاء عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول الشيخ د. الطيار : " إن تفسير القرآن بالقرآن لا نقل فيه حتى يكون طريقه الأثر ، بل هو داخل ضمن تفسير من فسر به " .

بمعنى :

\* إذا كان المفسر للقرآن بالقرآن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو من التفسير النبوي.

\* وإن كان المفسر به الصحابي ، فله حكم تفسير الصحابي.

\* وإن كان المفسر به التابعي ، فله حكم تفسير التابعي.

وهكذا كل من فسر آية بآية فإن هذا التفسير ينسب إليه.

ثانياً :

هذا التعريف لا يدخل هذا النوع ، فهو تعريف ليس بجامع وليس بمانع .

كيف ذلك ؟

ليس بجامع لأنه أخرج ما أثر عن تابعي التابعين ، فالمأثور في التفسير يشمل ما أثر عن تابعي التابعين كذلك ، بل وما أثر عن دونه في الطبقة .

وليس بمانع لأنه أدخل تفسير القرآن بالقرآن وليس هو من التفسير بالمأثور كما سبق بيانه .

ولا بد في الحد والتعريف أن يكون جامعاً مانعاً ، وليس ذا بذلك .

ثالثاً :

وهو خطأ يتعلق بالحكم .

بعض من عرّف التفسير بالمأثور بهذا التعريف المنتقد ذكر أنه يجب الأخذ به !!

انظر مثلاً مباحث في علوم القرآن للقطان ، صفحة خمسين وثلاثمائة . . .

مع أن من يقول بوجوب الأخذ به يحكي الخلاف في مسألة هل تفسير الصحابي حجة أم لا ؟ هل تفسير التابعي حجة أم لا ؟

وهنا سؤال لمن أوجب علينا أن نأخذ بتفسير التابعي : ما تقول في اختلاف التابعين ؟ كيف يؤخذ بقولهم في مسألة اختلفوا فيها ؟

ولعدم دقة هذا المصطلح نشأ خطأ آخر ، وهو أنهم جعلوا التفسير بالرأي في مقابل التفسير بالمأثور ،

ويقصدون الأنواع الأربعة السابقة ، فصار في هذه المسألة خلط وتخبط، فمن ذلك :

أن بعضهم يقررون في تفسير الصحابة والتابعين أنهم اجتهدوا وقالوا فيه برأيهم ، ثم يجعلون ما قالوه بهذا الرأي من قبيل المأثور ، ناسين ما قرروه من أنهم قالوا بالرأي ، فيجعل قولهم مأثوراً وقول غيرهم رأياً ؟

ومن ذلك كذلك : أنهم يجعلون -مثلاً- تفسير ابن جرير من قبيل التفسير بالمأثور ، ولا ريب أن ابن جرير

شيخ المفسرين ، وأن تفسيره اشتمل على كثير من المأثور . لكن لو أردت تطبيق مصطلح التفسير بالمأثور ،

فإنك ستجد اختيارات ابن جرير وترجماته ، فهل هذه من قبيل الرأي أم من قبيل المأثور؟ فإن كان الأول

فكيف يحكم عليه بأنه مأثور؟! وإن كان الثاني فإنه غير منطبق لوجود اجتهادات ابن جرير ، فهناك فرق بين أن نقول: فيه تفسير بالمأثور ، أو نقول هو تفسير بالمأثور.

بعد ذلك يتأتى لنا أن نطرح هذا السؤال الذي انقده في فؤاد كثير منكم ..

وهو : هل يوجد تفسير يسمى مأثوراً؟

الجواب (نعم) .

فالمأثور هو ما أثر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وعن صحابته رضي الله عنهم ، وعن التابعين ، وعن تابعيهم ، ممن عُرفوا بالتفسير، وكانت لهم آراء مستقلة مبنية على اجتهادهم.

وعلى هذا درج من ألف في التفسير بالمأثور؛ كبقية بن مخلد ، وابن أبي حاتم ، والحاكم ، وغيرهم.

وقد جمع السيوطي رحمه الله في (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) من ذلك شيئاً كثيراً . وذكر الروايات الواردة

عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وصحابته ، وتابعيهم ، وتابعي تابعيهم .

فإذا كان هذا هو تعريف التفسير بالمأثور فهل يجب الأخذ به ؟

الجواب : هذا النوع من التفسير لا ينبغي عليه حكم من حيث القبول والرد ، ولكن يقال: إن هذه الطرق

هي أحسن طرق التفسير ، وإن من شروط المفسر أن يتعرف على هذه الطرق ؛ لئلا يتخط .

ما هو التفسير الذي يجب علينا - نحن المسلمين - أن نأخذ به ؟

ما يجب اتباعه والأخذ به في التفسير يمكن تقسيمه إلى أربعة أنواع:

الأول: ما صح من تفسير النبي - صلى الله عليه وسلم - . إذا فسر رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

آية فلا عبرة بأي كلام يخالف كلامه . ويجب الأخذ به، والإذعان إليه، ومن خالفه طُرح قوله ولا كرامة.

فليس بعد تفسير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تفسير، وليس بعد قوله قول .

الثاني: ما صح مما روي عن الصحابة مما له حكم المرفوع كاسباب النزول والغيبات وما لا يُقال من قبيل

الرأي والاجتهاد .

الثالث: ما أجمع عليه الصحابة أو التابعون ؛ لأن إجماعهم حجة يجب الأخذ به.

الرابع: ما ورد عن الصحابة خصوصاً أو عن التابعين ممن هم في عصر الاحتجاج اللغوي من تفسير لغوي ،

فإن كان مجمعاً عليه فلا إشكال في قبوله ، وحجتيه ، وإن ورد عن واحد منهم أنه فسر كلمة بمعنى معين ولم

يُعرف له مخالف فهو مقبول .

قال الزركشي رحمه الله: "ينظر في تفسير الصحابي ، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان ، فلا شك

في اعتمادهم" [البرهان في علوم القرآن ، المجلد الثاني ، صفحة اثنتين وسبعين ومائة] .

وأما إن اختلفوا في معنى لفظة لاحتمالها أكثر من معنى ، فهذا يُرجع فيه إلى المرجحات.



قوله " قَالَ مُجَاهِدٌ : "لَوْ كُنْتُ قَرَأْتُ قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَمْ أَخْتَجِ أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْقُرْآنِ مِمَّا سَأَلْتُ".

اعلم أن الصحابة رضوان الله عليهم سمعوا القرآن من الرسول صلى الله عليه وسلم ، والرسول عليه الصلاة والسلام كان يُقرئ الصحابة القرآن كالأبجد بحسب ما هو أقرب لحال لسانه وحاله ، وذلك أن القرآن أنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم بسبعة أحرف ، والحرف في قوله عليه الصلاة والسلام : "أنزل القرآن على سبعة أحرف" ، يعني : القراءة التنزيلية ، فكان الرسول صلى الله عليه وسلم قد يُقرئ هذا الصحابي بحرف لا يُقرئ عليه الصحابي الآخر ، وقد يقع في هذا الحرف من البيان ما لا يقع في الحرف الآخر ، يبدو أن القراءة التي أخذها ابن مسعود ، أو كان ابن مسعود له اهتمام بأن يسمع أو يقرأ القرآن على الحرف الأكثر بياناً ، فكان حرفه في قراءة القرآن مما سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم أكثر بياناً ، ولذا يقول هذا التابعي - مجاهد - : لو كنت قرأت القرآن على قراءة ابن مسعود ؛ لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير مما سألت ، لماذا ؟ لأن الحرف الذي قرأ عليه ابن مسعود أكثر بياناً من الحرف الذي قرأ عليه ابن عباس ، أو أن ابن مسعود كان أكثر اهتماماً بجمع أحرف القراءة المفسرة الواضحة

والقراءات السبع الاختيارية أو العشر الاختيارية المتواترة ترجع إلى المصحف الذي جمع عثمان عليه الناس ، وهو المتضمن لرسم الحرف الذي نزل على لسان قريش ، وما وافق رسمه من سائر الأحرف ، بمعنى أنه لم يشمل جميع الأحرف السبعة ، يكفي أن تعلم هذا .

إذاً هناك بعض القراءات التي هي من الأحرف السبعة لا يتضمنها مصحف عثمان ،

بعض أهل العلم يقول : يغلب على الظن أنها القراءات الأحادية صحيحة السند المنقولة عن الصحابة والمخالفة لرسم المصحف ، يسمونها قراءة آحادية ، وتوصف بالشذوذ - عندهم - بمعنى أنها خالفت الرسم ، لا بمعنى أنها لم تصح ، إنما هي صحيحة ولكنها بسند آحادي ، يقولون : هذه القراءات يغلب على الظن أنها من الأحرف السبعة التي لم تدخل في مصحف عثمان - رضي الله عنه - ،

وبعض المفسرين يقول : هذه قراءة تفسيرية ، فيقول : هذا تفسير من الصحابي أدخله في أثناء القراءة ، وعلى هذا المعنى الثاني ، يكون معنى كلام مجاهد في قراءة ابن مسعود أي : أن ابن مسعود كان يُدخل تفسيراً منه في ثنايا القرآن ، ولكن هذا لا يليق ، عرفت ، إلا أن نقول : إن ابن مسعود كان في مصحفه تمييزاً لهذا شيء من الحرف ، أو من الرسم ، أو من الكتابة ، ولكن هذا المعنى لا يليق ، قد يصح أن نقول : إن قراءة ابن مسعود كلها بهذه الطريقة ، يُدخل في القرآن تفسيراً من عنده لمعانيه ، يصير المعنى المراد إذاً قراءة ابن مسعود : أن ابن مسعود - رضي الله عنه - كان يعتني بالأحرف التنزيلية التي فيها زيادة بيان عن

باقي الأحرف ، وكان شديد العناية بها ، وعُرف بهذه القراءة ، فقال التابعي : لو أني قرأت على قراءته لما احتجت أن أسأل عن كثير مما سألت عنه ابن عباس .

وكتاب ( المصاحف ) لأبي داود موجود وفيه ذكر مصاحف الصحابة ، كيف كان ترتيبها ، ويتضمن كثيراً من الآيات التي كانت في مصاحفهم وتخالف الرسم العثماني ، وذلك عند العلماء محمول على أنها - في غلبة الظن - من الأحرف السبعة ، لماذا لا نقول : إنها قرآن ؟ قالوا : القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، وهذه ما جاءت إلا بأسانيد آحادية . لكن هل يجوز أن نصلي بها ؟ قالوا : لا تجوز الصلاة إلا بما هو قرآن ، ومنهم من أجاز الصلاة بما ليس بواجب ، وقد أجمع العلماء على النكير على ابن شنبوذ ، وابن قاسم لما صلوا في المحراب في صلاة العامة بمثل هذه الأحرف ، ومن قام عليهم في هذا ، ابن مجاهد صاحب كتاب : ( السبعة ) .

فهي تصح من حيث المعنى والتفسير ، بل الجزم برفعها من أظهر ما يكون ، إذ يبعد جداً أن يدخل الصحابي تفسيراً منه في أثناء آية لو كان تفسيراً إلا ويكون سمعه ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا .  
- ينبغي الرجوع إلى الحقيقة الشرعية في تفسير ألفاظ القرآن والسنة، فإن لم توجد صرنا إلى الحقيقة العرفية من لغة الصحابة، فإن لم توجد صرنا إلى لغة العرب.

- وإنما يرجع إلى تفسير التابعي إذا لم يجد المفسر تفسير الصحابة، فالفرض أنه لا يوجد تفسير للصحابة، فلو كان عندنا في تفسير الآية أقوال عن الصحابة، وجاءت أقوال عن التابعين في تفسيرها، فإن الأصل أن كلام التابعين لن يخالف كلام الصحابة،

- فإن فُرض أن بعض أقوال التابعين خالفت أقوال الصحابة؛ فالراجع ما وافق كلام الصحابة.  
لكن إن فرض ما وجدت أقوال للصحابة في تفسير الآية؛ إنما جاء في الآية تفسير عن التابعين واختلفوا ، فإنك ترجح بحسب لغة القرآن ، أو عموم لغة العرب ، أو لغة أقوال الصحابة. هذا محل كلام الشيخ والله اعلم.

- والتابعون في مآخذهم في التفسير أخذوا من عدة اتجاهات أو مدارس:

المأخذ الأول : هي مدرسة ما سمعوه من الصحابة وهي الأكثر، تجد أن الملازم للصحابي يفسر بتفسيره، الملازم لابن مسعود يفسر بتفسيره، الملازم لأبي يفسر بتفسيره، الملازم لعلي رضي الله عنهم أجمعين يفسر بتفسيره، وكذلك من لازم ابن عباس رضي الله عنهما فإنه يفسر بتفسيره.

المأخذ الثاني: أن يجتهد التابعي في التفسير فيفسر باجتهاده، وهذا الاجتهاد راجع إلى نظره في الآيات، أو نظره في السنة أو إلى ما سمعه ويكون لديه من علوم مختلفة، وهذا كثير الاجتهاد عند التابعين، كثير باعتبار ما سمعوه أو اللغة أو ما شابه ذلك، ولهذا كثر اختلافهم من أجل كثرة اجتهاداتهم.

المأخذ الثالث : هو حال التابعي في التفسير؛ يعني في أثناء تفسيره، وهو تارة يفسر فيختصر بكلمة لأنه سئل عنها، وتارة يفسر فيطيل لأن المقام يقتضي ذلك،

ولهذا تستغرب؛ لأن التابعين حينما فسروا، تجد أن من تفاسيرهم ما هو مقتضب جدا، ومنه ما هو مطول تجده يسهب في تفسير الآية.

وسبب ذلك اختلاف الحال التي فسر فيها، وهذه الأحوال في الغالب لا تُنقل لنا، وإنما ينقل لنا القول الذي قاله دون الحال أو بساط الحال الذي جعل التابعي يُطنب أو يختصر، كما هو أيضا في حال الصحابة رضوان الله عليهم.

وتفسير القرآن هناك مدرستان مشهورتان مدرسة التفسير بالأثر ومدرسة التفسير بالرأي.

مدرسة التفسير بالرأي لها عدة مدارس بداخلها منها مدرسة التفسير باللغة.

والصحابة رضوان الله عليهم اجتهدوا في التفسير باللغة وكما ذكر لكم أمثلة في الماضي إن كان ذكرى صحيحا وكذلك التابعون فسروا باللغة؛ لكن ما نقل عنهم التفسير حتى ولو كان تفسيراً لغويا لا يصنفهم في مدرسة التفسير باللغة بل هي مدرسة التفسير بالأثر، وسبب ذلك أن اجتهادهم في اللغة ليس اجتهادا راجعا إلى اجتهاد في اللغة، هذا الاجتهاد في التفسير ليس لاجتهادهم في اللغة؛ ولكن لأن اللغة العربية هي اللغة التي يتكلمون بها وهي سليقتهم وفطرتهم لم يأخذوها بالتطبع مثلما جاء في مدرسة التفسير بالرأي فشا اللحن وفشا الفساد في اللغة فيكون تفسير العالم في اللغة يكون مما تعلمه من اللغة وليس مما طبع عليه.

ولهذا لم يعد العلماء تفسير التابعين ولا تفاسير الصحابة من التفاسير اللغوية، حتى ولو كان ما اجتهدوا فيه لغويا لهذا السبب وهو أن تفسيرهم باللغة كان عن طبع ولم عن اجتهاد، فسروا في اللغة صحيح اجتهدوا في اللغة التي هي طبعهم وهي سليقتهم لا اللغة التي تعلموها كما هو صنيع المتأخرين، ولذلك لا تجد في تفسيرهم باللغة تفسيراً بالنحو لا تجد فيه التفسير البلاغي لا تجد فيه تفسير ألفاظ اللغة عن طريق الاشتقاق الذي كان عند المتأخرين، وإنما هو بالسليقة العامة التي ينقلون فيها الكلام عن الصحابة أو عن من أدركوه من أصحاب السليقة العربية.

تفاسير التابعين قد يكون فيها اختلاف، وقد ذكر لك المصنف الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى

أن ما اختلفوا فيه فيندر أو يقل أن يكون فيه اختلاف تضاد في التفسير الواحد وإنما يكون التنوع في العبارات والمآل واحد،

إما أن يكون بعضهم جاء بالعموم وبعضهم خص، بعضهم جاء بفرد من الأفراد والآخر أتى بالكل، واحد جاء بالكل وآخر جاء بالجزء، وهكذا فيما اختلفوا فيه اختلاف تنوع.

أما مسألة الإجماع في التفسير فهي شبه نظرية أكثر من أنها واقعية ، فيصعب أن أحدا من أهل العلم قال أجمع التابعون على أن تفسير هذه الكلمة هي كذا؛ لكن شيخ الإسلام فيما ذكر هذا بناء على تنظيره المعتاد أنهم إن أجمعوا على شيء فالحجة فيما أجمعوا عليه؛ لكن في الواقع لم ينقل عنهم الإجماع في تفسير آية، وإنما الصحابة رضوان الله عليهم نقل عنهم أما التابعون فإنهم لم ينقل عنهم أنهم أجمعوا في تفسير كلمة أو آية أنها كانت تفسر بكذا. قاله صالح آل الشيخ

فتفاسير التابعين ليست حجة إلا في حال أنهم أجمعوا، وهذه حال خيالية كما قال الإمام أحمد : من ادّعى الإجماع فقد كذب؛ لأن الإجماع في المسائل الفرعية صعب، فكيف عن المسائل العلمية فالتفسير عند التابعين، سيما وأن مدارس التابعين في التفسير مختلفة متباينة، مدرسة مكة، مدرسة المدينة، والكوفة والبصرة والشام، هي تفاسير لا شك أنها عرضة للاختلاف الكبير.

#### وتفسير التابعين يتميز بمزايا:

الأولى أنه لا خلط فيه من حيث النواحي العقدية؛ بل تفاسيرهم فيما يتعلق بالاعتقاد صحيحة، هذا الذي جعل عددا من أئمة السنة ينقلون بعض تفاسير التابعين في كتب العقيدة والسنة، مثل ما يروى عن عكرمة وعن مجاهد في بعض المسائل ، فالأصل أنهم لا يقع عندهم خلل فيما يذكرونه في أبواب الغيبيات، وهذه ميزة لتفاسيرهم قد يكون هناك نزاع بين أهل السنة في مسألة مما نقل عنهم ، لكن الأصل أن ما نقلوه في مسائل الاعتقاد الأصل فيه السلامة؛ لأنهم مؤمنون على ذلك بما أثنى الله عليهم به وأثنى عليهم به رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الميزة الثانية أن كلامهم قليل الألفاظ كثير المعاني كسمة تفاسير الصحابة، تجد أن تفاسير التابعين إذا تأملته يمكن أن تخرج من التفاسير إشارة أو معنى كبير جدا يتطرق له الداعية، يتطرق له العالم يتطرق له الواعظ، وهكذا في كلمات وجيزة وكثيرة المعاني.

السمة الثالثة أن تفاسيرهم لا تخالف اللغة، تفاسير التابعين متفقة مع اللغة بخلاف تفاسير من أتى بعدهم فإنه قد فشا اللحن وقد يقع الخلل في التفسير اللغوي عندهم.

الميزة الرابعة من مزايا تفسير التابعين الإجمالي أن تفاسير التابعين في كثير منها دُونت وأصبحت تنقل من طريق صحف أو من طريق أسانيد ثابتة عرفت تفاسير التابعين بها تفسير مجاهد منقول بإسناد معروف عنه، و صحيفة مجاهد نفسها منقولة بتفسير وإسناد واحد، وكذلك المشاهير الآخرون من التابعين، إما أن يكون عنده صحيفة في التفسير مكتوبة

أو يكون هناك جادة في الإسناد واحدة منقول عنها في التفسير، ويكون الأسانيد الأخرى التي نقلت عنه في التفسير قليلة،

وهذا بخلاف تفاسير الصحابة فإن الكتابة عنهم غير موجودة إلا ما ذكر عن كتابات قليلا عن ابن عباس وعلي رضي الله عنهما وابن مسعود لكنها ليست كاملة كتفاسير التابعين، والأسانيد أيضا متنوعة في الصحابة بخلاف أسانيد التابعين.

#### فالسبب في الرجوع إلى تفسير التابعين:

- وهو رجوع كثير من الأئمة إلى تفسيرهم، وهذا - بلا شك - سبب أكيد، ويضاف إليه ثلاثة أمور:
- 1 - تلقيهم العلم على يد الصحابة الذين شاهدوا التنزيل، وعرفوا أحوال من نزل فيه الخطاب، وتلقوا علمهم عن النبي صلى الله عليه وسلم.
  - 2 - خلوصهم من البدع والأهواء، فلم يكونوا شيعا وأحزابا، بل كانوا متفقين على أصول أهل السنة والجماعة التي أرساها الصحابة.
- وقد نشأ عن ذلك سبب ثالث، وهو:
- 3 - ائتلاف أقوالهم، وقلة الاختلاف في التفسير بالنسبة لمن جاء بعدهم، وهذا يرجع إلى ما سبق أن ذكره شيخ الإسلام بقوله: «ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلا جدًّا، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة، فهو قليل بالنسبة لمن جاء بعدهم، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر».
  - 4 - عدم فساد ألسنتهم بالعجمة، فكانوا في وقت الاحتجاج اللغوي

بل بعضهم كان من الحُجَج اللغوية التي يُرجع إلى قولهم في بيان كلام العرب.

- وإذا وجدنا التابعين يفسرون تفسيرًا واحدًا ، وإنما يكون الاختلاف في العبارة، وهذا كثير جدا فهذا ليس إجماعا؛ لأن الإجماع أن يكون كل من عُرف بالتفسير من التابعين نُقل تفسيره للآية فاتفقوا عليه، نجد أن المنقول في الآية ينقل عن واحد اثنين فقط، لا يسوغ أن نقول أن البقية الذين لم يُنقل كلامهم متفقون معهم في ذلك، كذلك عدم ذكر الخلاف لا يعني الإجماع، بعض العلماء يسميه إجماع سكوتي وبعضهم يقول لم يعلم لهم مخالف فكان إجماعا ، هذه كلها فيها تجوُّز، وليس موافقة لشروط الأصوليين في مسألة الإجماع.

وقوله " وَبِهِ إِلَى التَّزْمِيدِ "

هذه العبارة يستعملها المحدث إذا أورد إسناده نفسه، ثم أراد عطف إسناده آخر، من نفس الطريق فإنه يأتي إلى مدار السند ويقول: "به"، أي بالسند السابق نفسه، ثم يسوق الطريق، ولعل ابن تيمية ساق سنده إلى رواية ابن إسحاق، ولعل الناسخ لم يكتبه اختصاراً، أو أن النسخة التي بين أيدينا مختصرة، والله اعلم

قال ( حدثنا أبان بن صالح بن عمير عن مجاهد )

أبان بن صالح بن عمير القرشي توفي سنة عشر ومائه للهجرة وهو ثقة .

قال ( قال حدثنا قال حدثنا الحسين بن مهدي البصري )

قال حدثنا الحسين هذا ثقة .

قال ( قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن مجاهد )

معروف عبد الرزاق الإمام صاحب المصنف . ومعمر أيضاً ثقة . وقاتادة بن دعامة الدوسي إمام ثقة وقيل أنه لقي ابن عباس وقيل لأنه لم يلقه ، وعلى كل حال هو ممن أخذ تفسير ابن عباس .

قال ( ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً )

هذا إسناده صحيح عن مجاهد .

قال ( وبه إليه قال حدثنا ابن أبي عمر )

هذا صدوق وهو محمد بن أبي يحيى ، ينسب إلى جده ، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين .

قال ( قال حدثنا سفيان بن عيينة عن الأعمش )

سفيان بن عيينة هذا إمام ، والأعمش هذا إمام ثقة .

قال ( قال : قال مجاهد لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت )

وهذا يدل على أن مجاهد تتلمذ على ابن مسعود من المشهورين من مفسري الصحابة أنهم تسعه وأن أشهرهم ابن عباس وابن مسعود ، مجاهد أخذ عن ابن عباس وابن مسعود وهذا يدل على أنه إمام في التفسير .

قال ( فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافاً فيحكيها أقوالاً وليس كذلك )

كماوردني مثلاً يحكيها أقوالاً ، وابن الجوزي في زاد المسير .

قال ( فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره ومنهم من ينص عن الشيء بعينه والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن فليتفطن اللبيب لذلك والله الهادي )

واللازم نوعان:

الأول: أن يكون لازماً للفظ من جهة المدلول اللغوي، ويدخل في ذلك التنبيه على جزء المعنى عندما يكون اللفظ مشتملاً على أجزاء من المعاني لا

يطلق عليه لأجل أحدها بل لوجودها كلها؛ كالإذن يستلزم العلم، إذ كيف يأذن بما لا يعلم، وليس الإذن مجرد العلم فقط، بل هو علمٌ مع إباحةٍ.

الثاني: لازم للمعنى المراد، وفي هذا يشترك مدلول اللفظ مع المعنى السياقي المراد فيتكون منها المعنى الجملي، ومن ذلك تفسير ابن جريج (ت: 150) لقوله تعالى: {وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ} [البقرة: 49]، قال: «يسترقون نساءكم». فتعبيره هذا تفسير بالزم المعنى السياقي، إذ هم يستبقونهم أحياء ليكن رقيقات حال كونهم نساءً.

وهذا الاختلاف لا يكون اختلافاً محققاً، بل هو يرجع إلى معنى واحد في النهاية.

وشيوخ الإسلام لم يوضح مراده بهذه المصطلحات، ولا ذكر لها أمثلة توضيحها،

ويمكن إجمال هذه التعبيرات فيما يأتي:

- 1 - بالتعبير عن الشيء بالآزمه.
- 2 - أو التعبير عنه بنظيره.
- يحتمل قوله بنظيره بما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض، وإذا كان كذلك، فهو يدخل في رقم الآتي ذكره.
- 3 - ومنهم من ينص على الشيء بعينه.
- 4 - أن يذكروا بعض صفات المفسر من الأسماء.
- 5 - أو بعض أنواعه.
- وهذا وسابقه قد مرَّ في مثال تفسير اسم الله (النور).
- 6 - تفسير اللفظ بما يقارب معناه.
- 7 - التفسير بالمثال.

- مثال اللازم الودود وهي في الأصل الواد الرحيم وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هو المحبوب من أوليائه وهذا لازم إذا كان واداً رحيماً فلازم ذلك أن أوليائه يحبونه .

- وقوله أو نظيره وهو أن يذكر الشيء ثم يذكر شيئاً مثله كقول الله عز وجل ( فمنهم سابق بالخيرات ومنهم -مقتصد ) السابق بالخيرات اختلف في تفسير على ما يقرب من عشرين قولاً فقال بعض العلماء السابق بالخيرات هو الذي يبكر إلى الصلاة وقال بعضهم هو الذي ير والدية وقال بعضهم هو الذي يسبق إلى الجهاد ونحو ذلك فابن مسعود قال أن السابق هو البار بالديه وابن عباس قال الملازم لوالديه .

قال (ومنها من ينص عن الشيء بعينه والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن فليفتن اللبيب لذلك والله الهادي وقال شعبة بن الحجاج وغيره أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم)

شعبه رضي الله عنه معروف بالتشديد وهو إمام وحافظ وحجه ، وكان شديدا جداً حتى أن ذكروا في ترجمته أن الطلاب لا يأخذون عنه الحديث إلا واقف من شدته وكان ما يقبل الحديث المعنعن وتقدم الحديث المعنعن لا يقبل إلا بشرطين الشرط الأول : التصريح إذا كان مدلساً .

الشرط الثاني : هل تكفي المعاصرة أو يشترط القي خلاف البخاري ومسلم .

المهم جماهير العلماء أنه يقبل الحديث المعنعن بمهدين الشرطين إلا شعبة ما يقبل الحديث المعنعن يقول كل حديث ليس فيه حدثنا أخبرنا فهو بقل .